السعدون: دخول شهر رمضان حسب الرؤية الشرعية 14 أبريل المقبل

عادل السعدون

قال الفلكي عادل السعدون: إن دخول شهر رمضان "حسب الرؤية الشرعية سيكون في 14 أبريل المقبل، إذ تبين بعد دراسة ظروف رؤية الهلال استحالة رؤية هلال رمضان المبارك يوم الاثنين 12 أبريل بأي دولة من دول الخليج العربي".

وأوضح السعدون في تصريح لـ (كونا) أمس، أن رؤية الهلال بالعين سواء المجردة أو بالمناظير المقربة للبصر لها شروط وضعت من متراائين على مدى العصور وما وضعه مؤتمر إسطنبول في عامي 1978 و2016.

وذكر من بين تلك الشروط اقتران القمر مع الشمس وهذا يحدث شهريا حيث يدور القمر دورة واحدة حول الأرض تقريبا 29 يوما ونصف اليوم فعند عبور القمر الخط الوهمي بين الأرض والشمس وبعده يبدأ بالتكون كهلال وقليل من الدول الإسلامية تتبع شرط اقتران القمر مع الشمس لبداية الشهر الهجري.

وأفاد بأن الأغلبية تتبع شرط رؤية الهلال بالعين المجردة أو باستخدام المقربات البصرية. (حسب توصيات مؤتمر إسطنبول عام 2016)، موضحا أن الاقتران سيتم ما بين القمر والشمس في الساعة 31ر5 دقيقة صباح يوم الاثنين الموافق 12 أبريل المقبل.

وذكر أن من بين تلك الشروط معيار المكث أي مدة بقاء الهلال فوق الأفق بعد مغيب الشمس وأجمع المتراؤون أنه بحوالي 30 دقيقة "وفي حالتنا سيكمث الهلال 23 دقيقة في مكة المكرمة و21 دقيقة في الكويت ويعد هذا الوقت غير كاف لرؤية الهلال إذ ستغيب الشمس الساعة 14ر6 دقيقة ويغيب القمر الساعة 35ر6 دقيقة".

وأشار إلى شرط عمر القمر الذي يقاس ما بين وقت الاقتران إلى وقت غروب الشمس في موقع ما وما اتفق عليه أن يكون عمره على الأقل 15 ساعة ونصف الساعة إذا أريد رؤيته بالعين المجردة أو 14 ساعة باستخدام التلسكوب وفي ذلك اليوم سيكون عمر القمر في الكويت 12 ساعة و43 دقيقة وفي مكة المكرمة 12 ساعة و45 دقيقة ويعد هذا الوقت غير كاف لرؤية الهلال سواء بالعين المجردة أو باستخدام المقربات البصرية.

أما الشرط الرابع وفق السعدون فهو مقدار ارتفاع القمر عن خط الأفق وقت غروب الشمس "وقد تم الاتفاق أن يكون 5 درجات لكن في يوم 12 أبريل سيكون ارتفاع القمر 4 درجات وربع الدرجة ولا يتحقق شرط الرؤية مع هذه الدرجة".

وتناول شرط البعد الزواي ما بين القمر والأرض وقت غروب الشمس وتسمى الاستطالة "فقد حددت بين رقمي 8 و 10 درجات وكذلك هذا الشرط لن يتحقق لأن الاستطالة ستكون 6 درجات و 47 دقيقة".

وأشار في المجمل إلى أن رؤية هلال شهر رمضان المبارك مستحيلة في الدول الخليجية أما بالنسبة لرؤيته باستخدام المقربات البصرية فهذا ممكن في السنغال لأنها تقع في أقصى الغرب بالنسبة للدول الإسلامية وذلك باستخدام التلسكوب وليس مؤكداً تماماً.

دعا إلى تنفيذ الاتفاقية الموقعة مع النقابة بتكويت مختلف وظائف القطاع النفطي

«رئيس نقابة البترول الوطنية» يطالب بتعيين المهندسين الكويتيين المجتازين للاختبارات فوراً

طالب رئيس نقابة عمال شركة البترول الوطنية محمد فالح الهاجري، رئيس مؤسسة البترول الكويتية ورؤساء الشركات النفطية بقبول جميع المهندسين الكويتيين المجتازين للاختبارات حاليا وتوفير الشواغر اللازمة لتعينهم بمختلف شركات القطاع النفطي فوراً.

وقال الهاجري في تصريح صحفي: إن هؤلاء المهندسين أبناء الكويت استمروا دون عمل على مدى 3 سنوات بانتظار فتح المجال للتعيين بالقطاع النفطي في ظل وجود شرط تعجيزي يمنع من انضم إلى التأمينات الاجتماعية في أي وظيفة حكومية من التقدم للتعيين بالقطاع النفطي، مطالبا بإلغاء هذا الشرط بشكل عاجل.

وشدد على أن هذا الشرط التعجيزي يمنع تلك الكفاءات الكويتية المتميزة من القيام بدورها المستحق في بناء وطننا والنهوض به في أي موقع بالدولة لحين فتح باب التعيين بالقطاع النفطي.

ودعا الهاجري إلى الإسراع بتعيين جميع من اجتازوا المفاضلة وعدم المماطلة في ذلك، خاصة وأنهم كفاءات وطنية مستحقة للتعيين وتتميز بأفضل مستوى تعليمي سواء من جامعة الكويت أو الجامعات الدولية المرموقة.

وأوضح أن الاستثمار الوطني الحقيقي هو الاستثمار في العنصر البشري مضيفا القول "نحن في بلد نفطي ومن المفترض أن يكون لدينا اكتفاء ذاتي من العمالة الوطنية الماهرة ونصدرها لدول الجوار".

واستذكر الهاجري كيف ضربت العمالة الأجنبية قليلة الكفاءة مصالح الكويت عرض الحائط وهربوا إلى خارج البلاد مع بدايات أزمة كورونا، بينما قامت الكفاءات الوطنية من شباب الكويت بتشغيل جميع المنشآت والمشاريع النفطية سواء القائمة منها أو الجديدة على أكمل وجه وبأعلى درجة من الكفاءة العالمية.

وأضاف قائلاً: مستمرون في دعم تعيين الكفاءات الوطنية أبناء هذا الوطن من المهندسين إلى أن يتم قبولهم جميعا في مختلف منشات القطاع النفطي وشركاته لأنهم الأحق والأجدر بالحفاظ على مقدرات الوطن وثرواته.

ودعا الهاجري إلى احترام تنفيذ جميع بنود الاتفاقية الموقعة مع النقابة بتكويت مختلف الوظائف في القطاع النفطي وهو "المطلب الذي نتمسك بتنفيذه كاملا ولن نسمح بالمماطلة في ذلك".

محمد فالح الهاجري

«الجمعية الصيدلية» تشدد على تمسكها بحقوق الصيادلة وبحث السبل القانونية للحفاظ عليها

أكدت الجمعية الصيدلية إيمانها التام بنزاهة القضاء الكويتي واحترام أحكامه والتسليم بها أيضاً، مشددة على تمسكها بحقوق الصيادلة وبحث السبل القانونية كافة للحفاظ عليها.

وقال رئيس الجمعية الصيدلي وليد الشمري في تصريح صحافي أمس تعقيباً على حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية إغلاق صيدليات الجمعيات التعاونية والسماح لها بممارسة أعمالها قبل صدور القانون: إن هذا الحكم يطبق على صيدليات الجمعيات التعاونية ما قبل صدور قانون 1996، ولا يسري على الجمعيات القانونية ما بعد ذلك، حيث يطبق عليها قانون 30/ 2016 والذي يمكن الصيدلي الكويتي من إدارة الصيدلية بنفسه.

وأشار إلى انخفاض عدد الصيادلة الكويتيين المستفيدين من قانون 30/ 2016 بعد حكم المحكمة الدستورية الأخير، إذ أن الصيدليات التابعة للفترة ما قبل قانون 1996 تمثل أكثر من 50% من صيدليات الجمعيات التعاونية في الكويت، إلا أنه أكد في الوقت ذاته بحث السبل القانونية كافة للحفاظ على مكتسبات الصيادلة.

وأكد الشمري أن الصيادلة الكويتيين يمكنهم الاستثمار في الصيدليات الجديدة ما بعد قانون 28/ 1996، ويمكنهم كذلك التوظيف في الصيدليات القديمة ما قبل القانون، لافتا إلى التوسع في المناطق السكنية الجديدة ومن ثم إنشاء الجمعيات والصيدليات الجديدة خلال السنوات المقبلة.

من جانبه، قال أمين عام الجمعية الصيدلية الصيدلي علي هادي: إن المحكمة الدستورية أقرت استثناء صيدليات الجمعيات التعاونية المرخصة قبل سنة 1996 مساواة بصيدليات الافراد و الشركات المرخصة قبل سنة 1996، كما جاء الحكم منتصرا لحق الصيدلي الكويتي المشروع بإدارة صيدليات الجمعيات التعاونية بنفسه للصيدليات، ما بعد سنة 1996 وطبق عليها المادة المعدلة 30/ 2016 والتي توجب أن يكون الترخيص باسم صيدلي كويتي كونه صاحب الاختصاص الأصيل في مهنة الصيدلة.

وأكد تمسك الجمعية الصيدلية بحقوق الصيادلة المكتسبة التي أقرتها المحكمة الدستورية وحفظت بذلك لأهل الاختصاص من الصيادلة حقهم في مزاولة مهنة الصيدلة وإدارة الصيدليات، مشيرا الى أن الجمعية الصيدلية لم تدخر جهدا في العمل على تطبيق القانون والحفاظ عليه في أروقة مجلس الأمة والمحاكم الإدارية وصولا الى المحكمة الدستورية.

وطالب هادي وزارة الشؤون، استناداً على حكم المحكمة الدستورية، استكمال تطبيق قانون الصيدلة الجديد وتمكين الصيدلي الكويتي من إدارة صيدليات الجمعيات التعاونية من خلال طرح نشاط الصيدليات للاستثمار من قبل صيدلي كويتي.

وأشاد بقرارات وزارة الصحة ممثلة بإدارة تفتيش الأدوية في تطبيق القانون على الصيدليات المخالفة، لتكون جميع صيدليات القطاع الأهلي بما فيها صيدليات الجمعيات التعاونية ما بعد سنة 1996 وتحت إدارة صيدلي كويتي.